المصـــــدر : اليمامة
التـــاريخ : 08-07-2006
الصفحـات : 14
العـــدد : 1914
المسلسل : 13

قضية الأسبوع

شراكتنا الدولية:

استثمار المناخات الجديدة

زيارات خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي العهد لعدد من الدول المؤثرة سياسياً واقتصادياً فتحت الباب واسعاً أمام الشراكات الاستراتيجية والمشروعات الاستثمارية المشتركة في كثير من القطاعات الاقتصادية الحيوية مثل مجالات النفط والغاز وصناعة البتروكيماويات وتقنيات المعلومات والنقل.. وغيرها..

- كيف يمكننا استثمار المناخات الايجابية التي أفرزتها زيارات قادة هذا البلد، ومنها الزيارات التي تمت مؤخراً لعدد من الدول الآسيوية الواعدة اقتصادية وعلمياً .. وذلك من خلال إقامة مشروعات مشتركة ذات مردود مؤثر بعيد المدى على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المملكة؟

وما المجالات التي يجب التركيز عليها على ضوء الخبرات التقنية التي يمكن استقطابها للنهوض بقطاعات الاقتصاد السعودي؟

وما الآليات التي نحتاجها لتفعيل هذه الشراكات الجديدة سواء في القطاع الخاص أو الجهات الحكومية؟

لقد أكد المشاركون في تحليل محاور هذه القضية على الدلالات المستقبلية لهذه الشراكات الاقتصادية التي ستفتح آفاقاً واسعة في توطين التقنية في المملكة وفتح قنوات التدريب للشباب السعودي في المجالات التي تتميز بها هذه الدول..

المشاركون في القضية

- المهندس محمد بن حمد الماضي: نائب رئيس مجلس إدارة (سابك) الرئيس التنفيذي.
- الأستاذ عبدالرحمن بن علي الجريسي: رئيس مجلس إدارة الغرف التجارية الصناعية بالرياض.
- أ.د. محمد بن علي العقلا: وكيل جامعة أم القرى للدراسات العليا والبحث العلمي.
- د. عبدالرحيم الساعاتي: أستاذ الاقتصاد المشارك بجامعة الملك عبدالعزيز بجدة.
- د. خالد بن محمد الخضر: خبير مالي وإداري.
- الأستاذة هدى الجريسي: رئيسة المجلس التنفيذي بالفرع النسائي بالغرفة التجارية الصناعية بالرياض.
- الأستاذ علي بن طاهر الجنوبي: رجل أعمال.

المصـــــدر : اليمامة
التـــاريخ : 08-07-2006
الصفحـات : 15
العـــدد : 1914
المسلسل : 13

إستقبال الرئيس الصيني هوجينتاو للملك عبدالله بن عبدالعزيز بقاعة الشعب في بكين

في البداية يؤكد المهندس محمد بن حمد الماضي بأن هذه الزيارات فتحت عهداً جديداً من العلاقات الإيجابية المثمرة التي تتعاظم أهميتها البالغة في ظل النظام الاقتصادي العالمي الجديد، وتداعيات (العولمة)..

ويضيف م. الماضي: والمملكة واحدة من الدول ذات الثقل السياسي والاقتصادي على المستوى الدولي ولا بد لها من الانفتاح على العالم الجديد، والتعاطي مع الأطياف والمدارس الاقتصادية المختلفة، والاستفادة من تجاربها المميزة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة المتفقة مع ثوابتها الثقافية ومبادئها الأخلاقية.

كما لا يشك م.الماضي بأن كلاً من الدول التي شملتها زيارات خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده الأمين - حفظهما الله - هي صاحبة تجربة مميزة استطاعت من خلالها أن تحقق وثبة اقتصادية عملاقة جديرة بالتأمل والاقتداء.

ويستطرد م.الماضي: لقد هيأت زيارات خادم الحرمين وسمو ولي العهد آفاقاً واسعة للاستفادة من التقدم الذي حققته هذه البلدان، وبناء علاقات جديدة تفتح مجالاً أرحب لتنمية المبادلات التجارية، وإقامة العديد من المشاركات

الأمير سلطان بن عبدالعزيز ورئيس الوزراء الياباني جونيشيرو كويزومي خلال المصافحة بعد التوقيع على مذكرة التفاهم في مقر رئاسة الوزراء بطوكيو

الصناعية، وينبغي على رجال الأعمال اغتنام هذه المناخات في إقامة مشاريع مشتركة تعتمد على التزاوج والتكامل بين (المميزات النسبية) التي تتمتع بها المملكة، والميزات النسبية التي تحتويها هذه البلدان، بما يحقق عملاً مشتركاً تجتمع فيه كل مقومات وعناصر القدرة التنافسية العالية؛ غير أن نجاح هذا التوجه يقتضي إيجاد آليات فعالة لترويج وتفعيل الاستثمارات المشتركة، وتعاون جميع الأطراف لإزالة المعوقات الإجرائية والقانونية التي تحد من تدفق الاستثمارات.

وعلى ذات المحور يؤكّد أ.د.محمد بن علي العقلا بأنه يمكن استثمار هذه المناخات الإيجابية في إيجاد صورة من صور التعاون الاقتصادي بين المملكة وهذه الدول الإسلامية وفي مقدمتها المارد القادم «الصين»؛ وذلك من خلال عقد اتفاقات تجارية مع هذه الدول تسمح بفتح أسواقها وتسهيل دخول المنتجات التصديرية للمملكة والناجمة من المشروعات المشتركة؛ وذلك مقابل استقطاب المملكة للخبرات الفنية والتقنية وما ينتج عن ذلك من تحقيق مكاسب مشتركة للطرفين، ومما لا شك فيه أن اتساع حجم السوق أمام المنتجات السعودية يؤدي إلى زيادة كل من الإنتاج وحجم الاستثمارات ومن ثم زيادة حجم العمالة والحد من مشكلة البطالة، وفوق هذا وذاك التحرر من الضغوط والقيود المفروضة من قبل بعض الدول الغربية المتقدمة التي تضع

م. الماضي: زيارات الملك وولي العهد فتحت عهداً جديداً من العلاقات المثمرة

المصـــــدر : اليمامة
التـــاريخ : 08-07-2006 العـــدد : 1914
الصفحـات : 16 المسلسل : 13

الملك عبدالله بن عبد العزيز ورئيس الوزراء الهندي مانموهان سينغ عقب توقيع إعلان نيودلهي للتعاون في مجال الطاقة والاقتصاد بين البلدين

حواجز وقيوداً كمية وجمركية أمام منتجات المملكة.

درس سنغافورة

ويصف الأستاذ عبدالرحمن الجريسي التحرك الانتقائي والمحسوب من قبل صانع القرار الوطني بأنه ذو أهمية خاصة، بل هو حكيم وضروري زماناً ومكاناً، لكون المملكة ستستفيد من تحقيق المزيد من الانفتاح على محيطها الآسيوي، وخصوصاً مع الصين واليابان التي تعتبر كلاً منهما من أقوى الاقتصادات العالمية، وكذلك الهند بوصفها سوقاً استراتيجية واعدة صناعياً وثقافياً، إضافة إلى أن كلاً من سنغافورة وماليزيا وباكستان تمثل نموذجاً للدولة الاقتصادية الحديثة التي تحتاج المملكة إلى تبادل الخبرات والتقنيات الحديثة معها، والدخول معها في مرحلة جديدة من التعاون الاقتصادي المشترك.

ويضيف الجريسي: إن الانفتاح الكبير الذي تشهده هذه الأقطار الآسيوية، إضافة إلى معدلات النمو العالية الذي تحققه كلاً من اليابان وسنغافورة التي تعتبر اليوم من أكثر دول العالم تطوراً وازدهاراً من شأنه أن يمنح القطاع الخاص السعودي حوافز إضافية لبناء شراكات مستدامة تزيد من علاقات التعاون الاقتصادي مع هذه الدول.

ويتطلع الجريسي ونحن في سبيلنا للبحث عن شراكة فاعلة وذات مردود قوي مع هذه الدول ذات الإرث الحقيقي والمتنامي في الجانب الاقتصادي والصناعي إلى ضرورة استفادة المملكة القصوى من الدرس البليغ الذي سلجته سنغافورة في العقود الأخيرة، حيث نشأ هذا البلد - من لا شيء تقريباً - في العام ١٩٦٥م الذي يوافق تاريخ استقلاله حتى صار اليوم من أهم دول آسيا والعالم تقريباً في المجال الاقتصادي، واحتلت مركزاً مهماً في صناعة تكرير النفط والبتروكيماويات وبلغ ناتجها القومي في العام ٢٠٠٥م نحو ١٩٤ مليار دولار، ولعل هذا التفوق يشير بوضوح إلى سلامة برامج هذه الدولة الصغيرة للغاية وخططها التنموية التي تعتمد على نحو مباشر على فاعلية العنصر البشري وكفاءته وتميز مواهبه.

الجريسي: التحرك الانتقائي والمحسوب من قبل صانع القرار الوطني حكيم وضروري زماناً ومكاناً

د. الساعاتي: يجب تذليل العقبات التي تعترض تدفق الاستثمارات

مجالات التركيز

أما فيما يخص المجالات التي يجب التركيز عليها على ضوء الخبرات التقنية والفنية الآسيوية فيختصرها د.خالد بن محمد الخضر في التالي:

- نقل التقنية المتطورة التكنولوجية والحاسوبية من آسيا إلى السعودية.
- نقل الخبرات المالية والبنكية الرائدة في دول شرق آسيا وبالذات التجربة الماليزية.
- نقل الخبرات والتجارب الرائدة من تلك الدول إلى المملكة وخاصة في مجال التعليم المهني والفني (التجربة الماليزية).
- استجلاب الخبرات والقوى البشرية المدربة لتدريب الشباب السعودي.
- ابتعاث الطلاب السعوديين لتلك الدول للاستفادة من التقنية الحديثة والتكنولوجيا المتقدمة.
- الاستفادة من التجارب التي سبقتنا في مكافحة البطالة.
- الاستفادة من التجارب السابقة في تطبيق الإدارة الحديثة على المشاريع الخاصة والمشاريع الحكومية.
- الاستفادة كذلك من التجارب الرائدة في تطوير وتنمية المورد البشري المعمول بها في تلك الدول.
- نقل ثقافة حب العمل والإخلاص له وثقافة التطوير والإبداع والالتزام.
- نقل تجاربهم الاقتصادية وخاصة في مجال البنوك والأسواق المالية (التجربة الماليزية والتجربة اليابانية).

وعلى ذات السياق يدعو أ.د.محمد بن علي العقلا إلى التركيز في المجالات التالية في (الشراكة الآسيوية):

- إعطاء أولوية في المشروعات المشتركة للقطاع الصناعي بحيث يكون الهدف في المدى الطويل إيجاد قاعدة للتصنيع، وينبغي أن تشمل هذه الأولوية الصناعات التمويلية مع الأخذ في الاعتبار الصناعات النفطية والبتروكيماوية.
- ينبغي التركيز على إقامة مشروعات تساعد على تحقيق هدف تنمية وتنويع صادرات المملكة بحيث لا يتأثر منتج أولي واحد بالشطر الأعظم من حصيلة الصادرات. ويمكن إدراج هذا الهدف في أهداف المدى الطويل. وفي المدى القصير يمكن من خلال الشراكات الآسيوية والسعودية إنتاج العديد من السلع الاستهلاكية التي يمكن أن تحل محل واردات المملكة من هذا النوع من السلع.

القطاع الخاص ونظرائه

ومن جانبها تؤكد الأستاذة هدى الجريسي بأن لجولات خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز وسمو ولي عهده الأمين -حفظهما الله- الأخيرة في عدد من الدول الآسيوية المهمة لها آثارها ومردودها الإيجابي الفاعل الذي يصب في المصلحة الوطنية للمملكة، سواء من ناحية تطوير علاقات التعاون والشراكة في المجالات السياسية أو الاقتصادية والاستثمارية والتقنية والعلمية، ولا تشك هدى الجريسي أيضاً بأن هذه الجولات الناجحة ستفتح آفاقاً واسعة لخلق مناخ خصب لقيام مشروعات مثمرة وبناءة بين القطاع الخاص الوطني ونظرائه في الدول التي شملتها الجولات، وهي دول تحتل مواقع مهمة على خريطة القوة الاقتصادية والتقنية في العالم بينها الصين كقطب اقتصادي ثانٍ جنباً إلى جنب مع القطب الأكبر أمريكا، وبينهما اليابان العملاق الاقتصادي الذي يستحوذ على مساحات كبيرة في أسواق المعمورة، ثم يأتي النجم الاقتصادي الهندي الصاعد لامتلاك مكانه كقوة فاعلة في الاقتصاد العالمي، وكذلك ماليزيا وباكستان، وتؤكد هدى الجريسي أيضاً بأن هذه الجولات تسهم في نقل وتوطين التقنية الصناعية الحديثة وخلق فرص عمل واسعة أمام شبابنا وبناتنا كسواعد وطنية قادرة على استيعاب أرقى التقنيات الأمر الذي يمكن المملكة من

المصـــــدر : اليمامة
التـــاريخ : 08-07-2006
الصفحـات : 17
العـــدد : 1914
المسلسل : 13

مواكبة التطور الصناعي المتسارع في العالم وتعزيز التنمية الاقتصادية.

مجالات متعددة

ونظراً للطفرة الهائلة التي تمر بها دول شرق آسيا كما يقول الأستاذ علي بن طاهر الجنوبي: من حيث التقدم التكنولوجي والمعلومات مع الأخذ في الاعتبار انخفاض التكلفة في هذه البلدان مما يضعنا أمام مجالات متعددة للتعاون الاقتصادي مع هذه الدول لذا يرى الأستاذ الجنوبي أن نركز على الآتي:

- عمل دراسات واحصاءات للحاجيات والأولويات الضرورية لتغطية مطالب المواطنين ومصالحهم والعمل على الاستثمار فيها.
- التأكيد على الاستثمارات والصناعات الأساسية التي تعتمد على الخامات والمواد الأولية المتوافرة في بلادنا وعلى رأسها بالطبع النفط والغاز.
- العمل على التنويع في الاستثمار في مجالات أخرى مهمة مثل تقنية المعلومات والصناعات المعدنية وصناعة السيارات ومعدات النقل المختلفة.
- تطوير وتحديث الصناعات الموجودة وفتح المجال لدخول المستثمر الآسيوي فيها لرفع مستوى الإنتاج وجودته وتوفير التكاليف.

التقنيات الحديثة

د. عبدالرحيم الساعاتي يقول: بعد انضمام المملكة لمنظمة التجارة العالمية كان يجب عليها تكوين شراكات مع الدول التي لديها معها مصالح مشتركة مثل دول جنوب شرق آسيا فهذه الدول تحتاج إلى النفط والمملكة تحتاج منهم إلى التطوير التكنولوجي الموجود لدى هذه الدول، واتجاهنا إلى هذه الدول كما يرى د.الساعاتي فيه كسر للاحتكار الذي تمارسه الدول المتقدمة كالأوروبية وأمريكا على تصدير التكنولوجيا - لذلك فإن شراكتنا هذه تساعد على تسريع التنمية والحصول على التكنولوجيا في أسرع وقت وبشروط أفضل.

ويضيف د. الساعاتي: وبالنسبة للمجالات التي يجب أن تنشأ في ظل اتفاقية منظمة التجارة العالمية يجب التركيز على الميزة النسبية لكل دولة، فبالنسبة للمملكة ميزتها النسبية في توافر الطاقة وتوافر رؤوس الأموال وبالتالي تستطيع استثمار هذه الطاقة والأموال في دول جنوب آسيا التي تفتقد إلى الصناعات البترولية والبتروكيماوية، وهذا ما حصل من استثمار المملكة في الفلبين في الصناعة البترولية، وفي الصين في الصناعات البتروكيماوية والمصاف البترولية وكذلك شراكات مختلفة مع ماليزيا في الصناعات المشتركة المختلفة.

أما بالنسبة للصناعات التي يجب أن تقام في المملكة بمشاركة هذه الدول ولديها ميزة نسبية فيها فهي الصناعات ذات التكنولوجيا المرتفعة مثل الإلكترونيات والأجهزة والمعدات والصناعات الغذائية والصناعات الكهربائية والنسيج.

وعلى ذات السياق ترى الأستاذة هدى الجريسي بأن القوى الآسيوية الاقتصادية استطاعت أن تتميز في مجالات عديدة من التقنيات الحديثة والتي يمكن أن تناسب ظروف المملكة مثل مشاريع تقنية المعلومات (الحاسبات وأجهزة التكييف)؛ وكذلك المشاريع التي تملك المملكة ميزة نسبية فيها وهي صناعة البتروكيماويات وبمقدور هذه الصناعات أن تفتح فرصاً واسعة لعمل الشباب السعودي؛ وكذلك الإسهام في توطين هذه التقنيات، وفي هذا الإطار، تضيف الأستاذة هدى الجريسي: فإن توثيق برامج التعاون في مجال التدريب والتأهيل التقني والفني يمكن أن يزيد من استفادة الشباب السعودي من خبرات هذه الدول، كما يمكن التعاون في إنشاء مراكز تدريب متطورة في المملكة بخبرات هذه الدول مثل اليابان والصين.

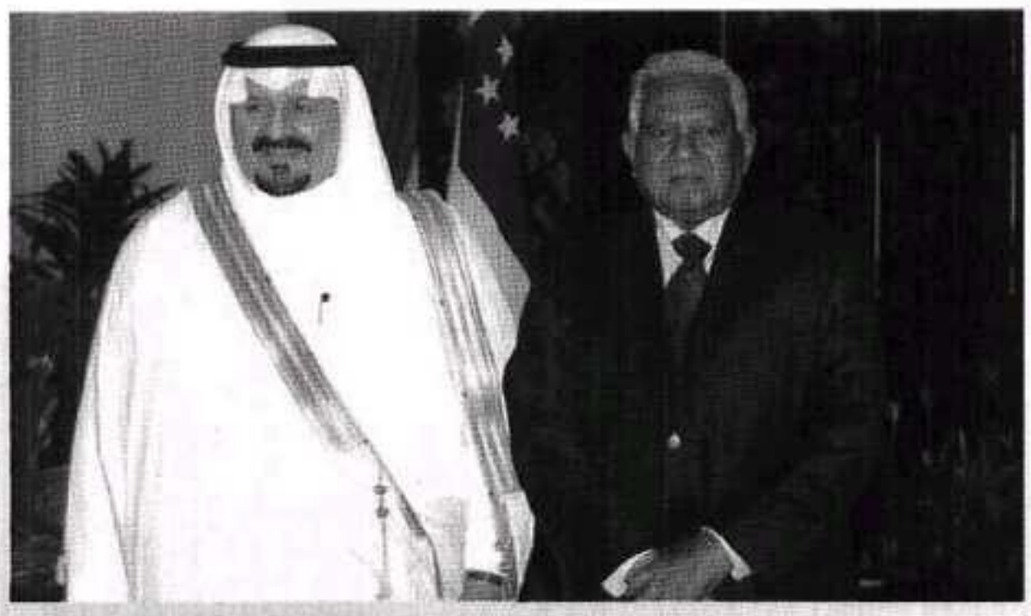

إستقبال رئيس سنغافورة ولي العهد الأمير سلطان بن عبد العزيز

النفط مقابل التقنية

ويوضح لنا المهندس محمد الماضي بأنه في ظل الكثافة السكانية المتزايدة في الصين والهند والدول المحيطة بهما تتسع الفجوة في احتياطي النفط مقابل السكان؛ الأمر الذي يهيئ المجال واسعاً أمام العمل المشترك في مجالات مصافي النفط، والغاز الطبيعي الذي يشهد طلباً متصاعداً في الأسواق الجديدة النامية في الصين وجنوب آسيا بما في ذلك الغازات المصاحبة مثل الإيثان والبروبان والبيوتان؛ وهي الخامات الضرورية للصناعة البتروكيماوية، ومن ثم فإن هذه الصناعات أيضاً ذات أهمية بالغة في مجال العمل المشترك.

أضف إلى ذلك صناعات الأسمدة، والتعدين، وغيرها من الصناعات ذات التوظيف المكثف لرأس المال والطاقة، والصناعات الرأسمالية التي تطبق التقنيات الحديثة، ومشاريع إنتاج الطاقة الكهربائية، وصناعات السيارات والطائرات ووسائط النقل، والأجهزة الإلكترونية والطبية والمنزلية، والألياف الصناعية والنسيج والملابس، والصناعات الكيميائية المتخصصة إلى جانب تقنيات وأنظمة المعلومات والاتصالات وغيرها.

أ.د. العقلا: يجب إعطاء الأولوية في المشروعات المشتركة للقطاع الصناعي

الآليات والتفعيل

وفي المحور الأخير في هذه القضية حول الآليات التي نحتاجها لتفعيل هذه الشراكات الحديثة يشير أ.د. محمد بن علي العقلا بإيجاز إلى أهم هذه الآليات كالتالي:

- تشجيع القطاع الخاص السعودي من خلال زيادة الحوافز وتوفير ما يلزم من مدخلات لازمة لعملية الإنتاج.
- إزالة كافة القيود الإدارية والمالية التي قد تحول أو تعرقل استقطاب الخبرات التقنية والفنية الآسيوية.
- تركيز دور القطاع الحكومي على المشروعات الثقيلة التي لا يقوى عليها القطاع الخاص لضخامة رؤوس أموالها وقلة عائداتها وهي غالباً ما تكون مشروعات البنية الأساسية وخدماتها تعتبر مهمة ولازمة لتمكين المشروعات الناجمة عن الشراكات الجديدة.
- إعادة النظر في أنظمة الاستثمار لكي تكون أكثر مرونة وقادرة على جذب رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار.

د. الخضر: علينا التركيز لنقل التقنية المتطورة من آسيا إلى السعودية

المصـــــدر : اليمامة
التـــاريخ : 08-07-2006
الصفحـات : 18
العـــدد : 1914
المسلسل : 13

- رسم سياسة طويلة المدى للتعليم والتدريب، بحيث تلبي احتياجات خطط التنمية من الخبرات الفنية والقوى العاملة الماهرة.

ويتفق الأستاذ عبدالرحمن الجريسي مع النقطة الأخيرة التي أوردها أ.د.العقلا حول التدريب حينما يقول: ومن آليات تفعيل هذه الشراكات أيضاً ينبغي كذلك التعرف على بيئة التنمية والتدريب للموارد البشرية في كل من اليابان وسنغافورة اللتين تمثلان اليوم ليس فقط نموراً آسيوية، بل نمور دولية، ومحاولة نقل تجربتهما إلى داخل المملكة؛ عن طريق فتح المعاهد والكليات التي تعنى بتدريس وتدريب الكوادر البشرية السعودية وفقاً للمناهج المتبعة في هاتين الدولتين (المبدعتين)، وكذلك من خلال استقطاب الكفاءات البشرية لديهما إلى المملكة، وهذه هي مهمة مشتركة بين الدولة والقطاع الخاص السعودي.

ويستطرد الجريسي قائلاً: ومن المهم كذلك استثمار التوجه الحكومي والأهلي في المملكة تجاه هذه البلاد نحو تعزيز قدرات الصناعيين؛ وذلك من خلال الاتفاق على نقل التجربة التقنية والمعلوماتية المطبقة في الإنتاج الصناعي في اليابان وباكستان وسنغافورة وماليزيا.

وأيضاً يضيف الجريسي العمل على ضرورة التنويع في العمل الاقتصادي من خلال استكشاف وفتح منافذ جديدة لتسويق المنتجات الوطنية وتكوين علاقات محورية مع هذه الدول، ومن المهم جداً الترويج الفاعل للمناخ الاستثماري في المملكة والحوافز التي يمنحها نظام الاستثمار إلى رجال الأعمال الأجانب.

وهنا يدعو الأستاذ علي الجنوبي إلى تشكيل لجان عمل فنية وادارية مشتركة بين القطاعين الخاص والعام لإزالة العقبات التي تعوق تدفق الاستثمارات إلى المملكة، كما يدعو الجنوبي إلى تكوين لجان فنية خاصة ذات قدرات ومهارات استثمارية عالية وخالية من المحسوبية والمجاملات تتولى دراسة المشاريع المطروحة وادارة العلاقة بين المستثمرين، وكذلك الاعتماد على التقنية العالية في تبادل المعلومات والاهتمام بمراكز التدريب، والتطوير والبحث العلمي والاستفادة من خبرات الآخرين وتطورهم في تدريب العمالة السعودية.

وعلى نفس السياق يقول د.عبدالرحيم الساعاتي حول آليات تفعيل الشراكات الجديدة: يجب تذليل العقبات التي تعترض تدفق الاستثمارات لهذه الدول وتدفق استثماراتهم للمملكة، وأيضاً بالقضاء على الازدواج الضريبي، وضمان حرية تدفق رؤوس الأموال وخروجها من هذه الدول. أما بالنسبة للقطاع الخاص فإنه يحتاج إلى وجود مجالس أو لجان اقتصادية مشتركة بين المملكة وهذه الدول يتم من خلالها تسويق الفرص الاستثمارية المتاحة في المملكة وفي هذه الدول.

التفعيل والتسهيل

أما الأستاذة هدى الجريسي فتقول حول تفعيل الشراكات الجديدة:

- نحتاج لدعم وزارة التجارة والصناعة من خلال تسهيل الاتفاقيات المبرمة بين المملكة والدول الآسيوية لتطوير وتشجيع التعاون الاستثماري والتقني وإزالة المعوقات التي قد تعترض التنفيذ، وقد يكون من المهم المساهمة في توفير المعلومات حول الجهات المختصة وآليات التواصل معها في الدول الآسيوية، وتضيف الأستاذة هدى الجريسي: كما أن على مجلس الغرف التجارية الصناعية السعودية والغرف السعودية أن تعبئ قدرات القطاع الخاص وتسهيل تبادل الوفود بين رجال الأعمال والمستثمرين السعوديين ونظرائهم في هذه الدول، وهو أمر ندرك أنه يحدث بالفعل لكن ربما يكون من الأفضل زيادة وتيرته.

وفي هذا المحور أيضاً يدعونا د.خالد الخضر إلى تحديد الهدف والرؤية لتلك الشراكة على اعتبار أن تلك البلدان هدفاً حقيقياً يجب السعي للاستفادة منه على اعتباره هدفاً استراتيجياً طويل الأمد. وكذلك عمل الأبحاث بين البلدين لمعرفة مدى المشاريع المشتركة، وعمل منطقة تجارية حرة في السعودية، ويدعو د.الخضر كذلك إلى العمل على تعزيز وتأكيد التعاون الاجتماعي والثقافي والتقني.

تطلعات أخرى

ويسجل المهندس محمد الماضي تقديره الكامل لتضافر جهود مختلف أجهزة الدولة لتهيئة المناخ اللاستثماري الجاذب، وعلى وجه الخصوص جهود المجلس الاقتصادي الأعلى، والهيئة العامة للاستثمار كما يتطلع م.الماضي إلى مزيد من الإجراءات التي تسهم في تفعيل المشاركات الجديدة، وتحسين المناخ الاستثماري، وتدفق رؤوس الأموال الأجنبية بما في ذلك: السعي المتواصل لتذليل مختلف العقبات التي تواجه المستثمرين ووضع آليات محددة للقضاء على مخلفات (البيروقراطية)، وتعزيز التجهيزات الأساسية والبنى التحتية التي تشكل قاعدة لتكاثر المؤسسات الإنتاجية وتدفق الاستثمارات الأجنبية. ويضيف الماضي: وحتى تصبح شركاتنا ومؤسساتنا مؤهلة تماماً للتعاطي مع الواقع الجديد وإقامة مشاركات تحقق لها القدرة التنافسية العالمية، فلا بد لها من إعادة بناء هياكلها بصورة استراتيجية تجعلها قادرة على التعامل مع المتغيرات الدولية من خلال الاستثمار الأمثل للموارد، وفي مقدمتها الموارد البشرية، والتحول إلى مجتمعات صناعية (معرفية)، وعدم الاكتفاء بنقل التقنيات الحديثة، بل العمل الحثيث لتطوير هذه التقنيات بما يلائم المتطلبات المحلية، كما ينبغي تخصيص جزء كبير من دخل الشركات والمؤسسات لبرامج (التصميم المستمر) وبرامج البحث العلمي.

هدى الجريسي: يمكن التعاون مع اليابان والصين في إنشاء مراكز تدريب متطورة في المملكة

الجنوبي: علينا العمل على التنويع في الاستثمار وتطوير الصناعات الموجودة